الفصل السادس

حيرة الناس عند مقتل عثمان .. وكان لابد من وضع نظام للخلافة

رأينا أن محمد بن جرير الطبرى كان يعتمد في تلك المناسبة الخطيرة ـ مناسبة فتنة عثمان والخلافة ـ على رجال بعيدين عن الثقة والتدقيق من أمثال السرى بن يحيى ، وشعيب بن إبراهيم الكوفى ، وسيف بن عمر الأسدى ، وحتى عندما كان يعتمد على رجال من أهل العلم والتدقيق والثقة مثل الواقدى لا يقول لنا من أى كتبه أخذ الخبر !! .

مثال ذلك قوله : « قال محمد ـ يريد محمد بن عمر الواقدى ـ وحدثنى إبراهيم بن سالم عن أبيه عن يسر بن سعيد ، قال : وحدثنى عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة قال : دخلت على عثمان ـ رضى الله عنه ـ فتحدثت عنده ساعة ، فقال : يابن عياش ، تعال ! فأخذ بيدى فأسمعنى كلام مَنْ على باب عثمان، فسمعنا كلاماً ، منهم من يقول : ماذا تنتظرون به ؟ ومنهم من يقول : انظروا عسى أن يراجع ! فبينما أنا وهو واقفان إذ مر

طلحة بن عبيد الله ، فوقف فقال : أين ابن عديس ؟ فقيل : ها هو ذا ، قال : فجاء ابن عديس ، ففاجأه بشيء ، ثم رجع ابن عديس فقال لأصحابه : لا تتركوا أحداً يدخل على هذا الرجل ، ولا يخرج من عنده . قال : فقال لى عثمان : هذا ما أمر به طلحة بن عبيد الله ، ثم قال عثمان :

اللهم اكفنى طلحة بن عبيد الله ، فإنه حمل على هؤلاء وألبهم ، والله إنى لأرجو أن يكون منها صفراً ، وأن يسفك دمه ! إنه انتهك منى ما لا يحل له . سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا فى إحدى ثلاث : رجل كفر بعد إسلامه فيقتل ، أو رجل زنى بعد إحصانه فيرجم ، أو رجل قتل نفساً بغير نفس » .. ففيم أقتل ؟ .. (تاريخ الطبرى ٤ / ٣٧٨ ـ ٣٧٩) وهذا فى الحقيقة خبر غريب جداً ـ خاصة وهو مروى عن الواقدى ، وأقل ما يدل عليه هو أن القضية لم تكن بين على وعثمان كما نظن ، وإنما هناك فى الحق أناس آخرون . وأنا أسأل هنا ـ مجرد سؤال ـ : أتكون لهذا علاقة بخروج طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام من المدينة بعد بيعة على ، وذهابهما مع عائشة إلى البصرة ؟ وأنا ـ كما قلت ـ أسأل هنا مجرد سؤال؛ لأننى أعرف أن أحداً من المسلمين لا يطلب الحقيقة هنا ، وهى مؤلمة أيّا كانت ، وليس من واجب المؤرخ دائماً أن يعثر على الحقيقة ؛ لأن واجبه الأول هو عرض القضية بوضوح ، والقارئ يستنتج أو يحكم بعد ذلك بما يشاء . واتباعاً لهذا

المذهب واسترسالاً مع الخبر الذى سبق أن رويته أقول : إن الطبرى يروى عن الواقدى أنه سأل بعد بيعة طلحة والزبير- بعد بيعتهما لعلى - فقيل له : إنهما فى نفر من أصحابهما ، فقال على : أما إنهم لن يدعوا (أى لن يلبثوا) أن يخرجوا يقولون : نطالب بدم عثمان ، والله يعلم إنهم قتلة عثمان . (٤ / ٤٤٠) (بالكلام والتحريض) وفى رواية أخرى يرويها الطبرى عن غير سيف بن عمر نجد الزبير فى حالة من عدم الثقة فى نفسه تدعو إلى العجب ، حتى إنه قال لابنه عبد الله : ما بى فى هذه الحرب بصيرة ، فقال له ابنه عبد الله : قد خرجت على بصيرة ، ولكنك رأيت رايات ابن أبى طالب وعرفت أن تحتها الموت فجبنت ! فأغضبه حتى أرعد وغضب وقال : ويحك ! إنى قد حلفت له ألا أقاتله . فقال له ابنه : كفر عن يمينك بعتق غلامك سرجس ، فأعتقه وقام فى الصف بينهم معهم ، وكان علىٌ « قد قال للزبير: أتطلب منى دم عثمان وأنت قتلته ؟ سلط الله على أشدنا عليه اليوم ما يكره . وقال على : يا طلحة ، جئت بعرس (أى امرأة) رسول الله ﷺ تقاتل بها وخبأت عرسك فى البيت ؟ أما بايعتنى ؟ قال : بايعتك وعلى عنقى اللج (أى السيف) ، فقال على لأصحابه : أيكم يعرض عليهم (أى على الناس) المصحف وما فيه ، فإن قطعت يده أخذه بيده الأخرى .. (أى أن عليا ترك طلحة والزبير ومضى يبحث عن أنصار مخلصين) «الطبرى ٤ / ٥٠٩ » .

ومهما نقرأ فى الطبرى أو نصر بن مزاحم المنقرى أو ابن الأثير فإننا لا نخرج إلا بانطباعات ثلاثة :

أولها : أن أحداً من خصوم على ـ بما فيهم السيدة عائشة ـ لم يكن يعرف لماذا خرج على علىّ ؟ وماذا يريد منه ؟ .

ثانياً : أن عليا كان يعرف أنه الخليفة أمير المؤمنين ، وكان مصرّا على أن يقوم بمسئوليته كخليفة وأمير للمؤمنين وبطريقته المباشرة الصريحة التى خرج بها من صحبته لرسول الله ﷺ وتأمله لأعمال أبى بكر وعمر .

ثالثاً : أما قتلة عثمان فلم يكن أحد يعرف على وجه التحقيق من هم ؟ وكانت الأمة ترى أن كل أهل الشورى مسئولون عما وقع ، ولم يكن أحد إطلاقاً يرى أن عليا له يد فى الموضوع ، وكان الرجل منذ بداية الاضطراب على عثمان قد التزم حياداً وبعداً عن الخليفة ، فهو لا يراه إلا إذا دعاه الخليفة أو اضطرته الظروف ، وكأنه كان يرى أن المشكلة نفسها فى عثمان وإصراره العجيب على التمسك بالخلافة ، وزعمه أن الله قد أختاره لها وأن خروجه منها يعد مخالفةً لأمر الله ، ولم يخطر بباله أن الأمة التى ولته لها أيضاً الحق فى أن تعزله ؛ لأنه ليس خليفة على نفسه بل على الأمة .

وهذا الوضع ـ فيما نحسب ـ هو الذى كان يخيف الزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله ، لا لأنه كانت لهما يد فى قتل عثمان،

بل لأنهما أثناء الفتنة تكلما كثيراً ، وقالا كلاماً كثيراً فى حق عثمان ، وهذا الكلام كان له ـ دون شك ـ أثر فى حماس الناس ضد عثمان ، وهما لم ينفردا بذلك ، بل فعل ذلك أيضاً عمرو بن العاص ، ولكن عمراً لم يكن فى المدينة ، ومن ثم فقد قال فى العقبة ومواضع أخرى كلاماً كثيراً سيئاً لعثمان ، وقد اعترف بذلك ، أما مطالبة الناس عليا بإخراج قتلة عثمان فمطالبة منطقية ؛ لأنه كان الخليفة ، وكان هو لا يعارض فيها ، بل يصر عليها ، ولكن موقف طلحة والزبير حيره حتى إنه شك فى أن لهما يدا فى موت عثمان كما رأينا ، وعندما خرجا إلى مكة وقالا: إنهما لا يبايعان عليا ؛ لأن بيعتهما صدرت وهما تحت الإرهاب ، وكانا أحراراً فى أن يقولا ما يريدان ، ولكن لماذا يخرجان من المدينة إلى مكة ومنها إلى البصرة ، وهناك يطالبان بدم عثمان ؟ لقد كان لذلك التصرف أثره البعيد فى زيادة حيرة الناس ، وقد أصبحت الحيرة فتنة عندما لحقت السيدة عائشة بطلحة والزبير ، وقالت : إنها تطالب بدم عثمان ، مع أنها لو قابلت عليا وطالبته بدم عثمان لكان أوقع ، ولكنها لم تكن تحب عليا منذ وقف منها الموقف المعروف فى حادث الإفك ، وهى فى غضبها على علىّ كانت ترى أن الزبير بن العوام ابن أختها كان أحق بالخلافة من علىّ ، وهو رأى لم يوافقها عليه أحد من المسلمين .

ولكن ما الذى جعل عائشة ـ رضى الله عنها ـ ترى هذا الرأى رغم ما نعرفه من رجاحة نظرها وعمق فهمها للأمور ؟

السبب ـ فيما أعتقد ـ أن أحداً لم يتنبه إلى أن الخلافة اختراع لأبى بكر وعمر ، وقد اخترعها أبو بكر ؛ لأنها كانت الحل المنطقى لمستقبل أمة الإسلام بعد موت الرسول ﷺ وكان عالم الإسلام ـ وأهل المدينة بصورة خاصة ـ قد اصيبوا بذهول عند موت رسولهم ﷺ ومن الخطأ أن نظن أنهم كانوا يرون أنه لا يموت ؛ فإن كل إنسان وكل مخلوق لابد أن يموت ، والقرآن قال مرة بعد أخرى ما معناه أن الرسول ﷺ بشر وأنه يموت كغيره .

ولكن مفاجأة الموت شلت أذهان الناس ، فوقعوا فى حيرة كبرى ، وأبو بكر هو الوحيد الذى فكر فى مستقبل الأمة ، وعندما تأكد من أن رسول الله ﷺ يموت ابتعد عن الأمة لكى يستطيع التفكير والتصرف ، وذهب إلى منازل زوجه وهم آل حارثة فى حى السنح شمال شرقى المدينة ، وهناك فكر وتصرف فى هدوء، وعاد وفى ذهنه فكرة الخلافة التى تتمشى تماماً مع روح الإسلام ، وعرف كيف يقنع الناس بها فى مناقشة ثقيفة بنى ساعدة .

وخرج من الاجتماع وهو خليفة رسول الله ﷺ وحاكم أمة الإسلام ، وعلى بن أبى طالب ـ وكانت سنه إذ ذاك تصغر سن أبى بكر بثلاثين سنة ـ سلم بحق أبى بكر في الخلافة ، وفعل كل المسلمين فعله ؛ لأن أبا بكر كان قد تشرب فكر رسول الله ﷺ تماماً ، وأصبح فى ذاته استمراراً لفكر الرسول ﷺ وتصرفه ،

وقد عرف كيف يواجه حركة الردة فى حزم وشجاعة وسرعة ، وما من شك فى أنه لولا أهل الردة وما رأى أبو بكر من ضرورة حربهم لأخذت خلافة أبى بكر صورة أخرى ؛ فإن الرجل لم يكن صاحب عنف ، ولكن مواجهة الخارجين اضطرته إلى أن ينشئ أداة عسكرية لمواجهة الردة ، وبعد أن نجح فى مواجهة الردة نجد أن هذه القوة العسكرية التى كانت تحت يده قد غيرت من طبيعة حكمه فأصبح رجلاً ذا سلطان عسكرى يخيف أعداءه .

وبدأ نظام الحكم يتحول إلى دولة بعد أن بدأت غنائم الحرب تتجمع فى يد الخليفة . وعلى بن أبى طالب كان يرى أن يوزع الخمس ـ وهو نصيب الدولة ـ على المحاربين الذين قاموا بالفتح أولا فأولاً ، أما عمر فلم ير بأساً فى توزيع الأموال ، أما الأراضى المفتوحة فقد رأى أن الحكومة ـ أى الهيئة الإدارية للأمة الإسلامية ـ ينبغى أن تحتفظ بها ويعود خراجها على أجيال الأمة ، ورأى أبو بكر أن توزيع الغنائم ينبغى أن يتم على أساس التساوى فى الأنصبة بين المسلمين جميعاً ؛ لأن هذه أرزاق ، والتسوية فيها أسلم ، فلما جاء عمر غَيَّر هذا النظام ، ورأى أنه لا يستطيع التسوية فى الأنصبة بين قدماء المسلمين ، ومن لم يسلموا إلا مضطرين ، وقال : لا أرى أن أسوى بين من قاتل مع رسول الله ﷺ ومن قاتل ضده .

وكان يرى أيضاً أن يفضل آل رسول الله ﷺ على غيرهم فى الأنصبة . وكان عمر يعيش فى غاية من التقشف، ولكنه كان

حاسماً وشديداً فى الحق ، وكان يخاف على الصحابة من الافتتان بالأموال الكثيرة التى صارت إليهم ، ومن افتتان الناس بهم . فحرم عليهم الهجرة من المدينة إلى الأمصار فثقل على رجال مثل عبد الرحمن بن عوف وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الله بن عباس ، وكان صريحاً فى آرائه ، فعندما سئل عن السبب فى عدم توليته عبد الله بن عباس الحكم فى بعض الولايات قال : لا والله لا أستعمله ليستحل الفىء على التأويل . ولكنه أنشأ الدواوين ، أى سجلات المحاربين ؛ لكى يكون دقيقاً وعادلاً فى تقسيم أموال الغنائم والفيوء عليهم ، وقام بدور المشرع أكثر من مرة : ففى عام الرمادة عندما اجتاحت المجاعة الحجاز استحل عدم معاقبة السارق للطعام ليأكل ، واستشار عليا فى عقوبة الزانى وأخذ برأيه ، ودفع بالعرب فى ميادين الفتوح ، وأنشأ الولايات ، ورسم للمسلمين بخلقه وتصرفه صورة لخليفة تكاد تكون مستحيلة التقليد ، وارتفع بمستوى المسلمين إلى درجة جعلتهم بالفعل خير أهل الأرض ، وعندما مات بعد اثنتى عشرة سنة من الحكم حزنت عليه الأمة حزناً بالغاً ، ولكن بعض الصحابة تنفسوا الصعداء وأحسوا أن الوقت قد جاء لكى يستمتعوا بما حرمهم منه عمر رضى الله عنه ـ واختار ـ وهو فى سكرات الموت ـ ستة من الصحابة أهل الشورى ؛ ليختاروا خليفة من بينهم ، وجعل بينهم ابنه عبد الله بن عمر شاهداً لا مشاركاً فى الرأى أو الخلافة .

ولا شك أن عبد الرحمن بن عوف عندما وجه جماعة الشورى نحو عثمان وأبعدها عن على بن أبى طالب كان يظن أنه يعرف ما سيجىء ، ولكن الأيام أرته أنه كان جد مخطئ حتى لقد سكت تماماً ولم نعد نسمع عنه .

ذلك أن عثمان بن عفان لم يكن فى الغالب يحس أن الخلافة فى أيامه أصبحت عبشمية - نسبة إلى بنى عبد شمس - فأصبحت الولايات ومسئوليات الدولة الكبرى فى يد رجال من بنى عبد شمس وبنى أمية ، والأموال كلها أصبحت فى يدهم ، ولم يكن عليه بأس فى ذلك ، فلم يكن هناك ما يحرم على الخليفة أن يختار الولاة وأصحاب الوظائف والمسئوليات من آل بيته ، وكان يرى أن ثقته فى الرجل تكفى لضمان سلامة تصرفه ، وفاته أن الرجل كان من الممكن أن يكون على خلاف ما ظن ، وسارت الأمور مع ذلك سيراً طيباً ؛ لأن مغانم الدولة من الفتوح والفيوء كانت ضخمة ، وإيراد العرب المقاتلين كان وافراً، فلما وصلنا إلى منتصف ولايته وصلنا فى الفتوح إلى بلاد الترك شرقاً والبربر فى المغرب الأوسط غرباً . وهؤلاء قبائل ، وأولئك قبائل ، والمغانم من الجانبين كانت قليلة ، وهنا التفت المقاتلون العرب إلى العطاء أو الرزق ، وهو النصيب الدائم للرجل من إيراد الدولة .

ولما كان معظم المحاربين من عرب قد أسلموا فى العام الثامن والتاسع وما بعدهما فإن عطاء الواحد منهم كان قليلاً ،

فاتجهوا إلى الدولة ، ودخلوا فى محاولات مع الخليفة لتغيير نظام الدولة ونظامها المالى خاصة ، فلم يفهمهم عثمان ولا هو وافق على أن يترك الخلافة لغيره ، وقال : إنها شىء أعطاه الله إياه ، وهو ـ مهما حدث ـ لا يرفض عطاء الله ، وحاول على وأبو ذر وأبو موسى الأشعرى أن يثنوه عن رأيه دون جدوى ، فتركوه للجمهور يتصرف معه . وهنا نظن أن رجالاً مثل طلحة والزبير قالوا كلاماً كثيراً فى مهاجمة عثمان ورجاله ، وأخيراً نجد نفراً من الجمهور الذين يسمونهم أنصار عثمان بالرعاع يقتلونه . وهنا ـ كما قلنا ـ تظهر شخصية عبد الله بن سبأ أو ابن السوداء ، وتلقى مسئولية الفتنة عليها ، ويضاف إليها رجال من أمثال خالد الخافقى ، وعبد الله بن أبى بكر ، وقتيرة وسودان الكوفيين ، فقتلوا عثمان ثم نهبوا ما وجدوه فى بيت المال وفروا ، وكان ذلك فى الغالب بعد ظهر يوم الجمعة ١٨ من ذى الحجة سنة خمس وثلاثين . بعد ذلك بأسبوع تم انتخاب على بن أبى طالب ، وقد أبى أن تكون بيعته فى جماعة من الصحابة ، وأصر على أن تكون بيعته فى المسجد ، فمضى إلى المسجد ، وهناك أعلنت بيعته ، ولم يتخلف عنها أحد أول الأمر .

وهنا كان تصرف على إسلامياً صِرفاً .

وكان على عَلِيٍّ ـ وقد رأى ما وقع لعثمان ـ أن يكون أول ما ينظر فيه أن يجتمع مع الصحابة لوضع قواعد لتولى الخلافة .

وأهمها :

- أن يتقرر بصورة نهائية أن الأمة هى التى تختار الخليفة، وهى التى تعزله إذا لم ترضَ عنه .

- أن تحدد للخلافة مدة لا تتخطاها - خمس أو ست سنوات مثلاً - ثم يعود الأمر إلى الأمة ، فإما جددت البيعة أو اختارت خليفة جديداً .

- ما هى حدود سلطة الخليفة ؟ وهل هو يستطيع أن يحكم فى كل القضايا أو فى بعضها وينفذ أحكامه بنفسه ؟ وهل له أن يشرّع ؟ وكيف ؟ وإذا لم يكن فكيف يتم التشريع ؟ وهل لابد أن يوقع الخليفة على كل قانون حتى يكون نافذاً ؟

كيف يتم اختيار كبار الموظفين ؟ وكيف يكون تعيينهم ؟ وكيف تحدد رواتبهم ؟ وما هى وسائل الرقابة عليهم ؟

- هل تكون أموال الدولة بيد الخليفة أو لا بد أن يختار هو أو الناس مسئولاً عنها ؟ وأين تحفظ أموال الدولة ؟

- هل يمكن أن يكون فى أمة الإسلام أكثر من خليفة فى نفس الوقت ؟ وهل من الضرورى أن يبايع كل المسلمين لنفس الخليفة؟ وما الموقف ممن يرفض أن يبايع ؟

وهكذا . وهذه كلها مشاكل عرضت فى أيام رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر ، باستثناء مسالة مدة الحكم ، فهذه لم توجد أيام رسول الله ﷺ ؛ لأنه كان نبيّاً ورسولاً وإماماً للجماعة ، وكان القرآن الكريم عنده بحراً واسعاً يجد فيه القواعد كلها

بذكاء نادر وموهبة لا تصدق ، ولما جاء أبو بكر ثم عمر سارت الأمور دون مشاكل مستعصية على الحل . إنما جاءت المشكلة الكبرى أيام عثمان وهى مسألة الأموال ، وكذلك مدة الخلافة ، وحق الأمة فى اختيار الخليفة ، وتحديد مدة حكمه وسلطاته، وما إلى ذلك مما ذكرناه .

وهذا هو الذى جعل السنهورى يصفها بالخلافة الناقصة .

وكان ينبغى على علىّ أن يبدأ بذلك كله ؛ ليكمل اختراع أبى بكر ولا تجمد الخلافة كما جمدت فى يد عثمان ، ولو فعل أحد ذلك لما وقعت الأمة فى الحيرة التى أتينا بصورة منها ، وهذه كلها مسائل أساسية كان لابد من وضع قواعد لها حتى لا تتعرض الأمة لمشاكل من نوع مشكلة عثمان ، وهذه القواعد هى التى نسميها فى مجموعها اليوم بالدستور ، وأنت ترى أن الدستور هو أهم شىء فى نظامنا السياسى ولا مفر منه ، ونحن أنفسنا تعرضنا للخطر الأكبر الذى تتعرض له الأمم دون دستور ، وهو الوقوع بين براثن الحكم الملكى المستبد ، ومعاوية نفسه لم يكن أول الأمر يفكر فى أن يكون خليفة ، ولو أن عليا تركه مكانه كما نصحه المغيرة بن شعبة لما فكر فى طلب الخلافة ، ولكن عليا كان يرى أنه ليس أقل من أبى بكر أو عمر ، وهو ليس مضطراً إلى المداهنة ، وما دامت الأمة لا تريد ولاة عثمان فليذهب ولاة عثمان ، ولاشك فى أنه ما كان ليدع قَتَلَةَ عثمان دون عقاب ، ولكن خوف طلحة والزبير وإنكارهما بيعتهما وهروبهما إلى البصرة غير رأيه .